الرياض
AL RIYADH - 13665 - 42nd Year - TUESDAY-22-11-2005
عهد و وفاء
٣٧
الثلاثاء ٢٠ شوال ١٤٢٦هـ - ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٥م - العدد ١٣٦٦٥ - السنة الثانية والأربعون

أشادوا بإنجازات المجلس الاقتصادي الأعلى

اقتصاديون: قرارات الملك عبدالله أسست اقتصادا وطنيا فعالا قادرا على مواجهة التحديات العالمية

■ اجمع عدد من الخبراء الاقتصاديين على أن المجلس الاقتصادي الأعلى الذي يرأسه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، ساهم في بناء اقتصاد وطني فعال وقادر على مواجهة المتغيرات المحلية والعالمية بكفاءة عالية. وأكد هؤلاء أن قرارات المجلس التي أصدرها منذ تأسيسه، أعطت دفعة قوية نحو اقتصاد متين يستطيع مواجهة العولمة والاستعداد لها، مشددينَ على أن رئاسة خادم الحرمين الشريفين للمجلس منحته القدرة على اتخاذ القرارات بشكل سريع يلبي حاجة المرحلة المقبلة.

الرياض - بادي البدراني

توفيق السويلم

خالد الجوهر

وقال لـ «الرياض» الدكتور توفيق السويلم المستشار الاقتصادي ورئيس «دار الخليج» للاستشارات والبحوث، ان قرارات المجلس الاقتصادي الأعلى الذي جاء إنشاؤه استجابة واعية ومدروسة للتحديات المختلفة، ستعمل على تأهيل الاقتصاد السعودي وأنظمته ليواكب عصر العولمة وتحدياتها.

واعتبر السويلم، ان قرار تأسيس المجلس كان قرارا صائبا وحكيماً، مبيناً أن الحكومة أدركت أن المتغيرات والأوضاع الاقتصادية المحلية والدولية تفرض التركيز على بناء اقتصاد وطني فعال ومنتج وقادر على مواجهة هذه المتغيرات والتحديات بكفاءة عالية، الأمر الذي يتطلب سرعة اتخاذ القرار المناسب تجاه القضايا والمستجدات بكفاءة وانسجام عاليين.

وأوضح ان جميع الاقتصاديين مسرورون بالنتائج الإيجابية التي تحققت جراء تشكيل هذا المجلس، مؤكدا ان القرارات التي أصدرها المجلس او تلك التي ينتظر ان يقرها خلال السنوات المقبلة، تهدف بالأساس إلى تنظيم المشروع الاقتصادي الذي يكفل استمرار عجلة التنمية ويعمل على ضمان رفاهية المواطن وطمأنته على مستقبل الجيل المقبل، إضافة الى خلق قنوات أخرى ترفد خزينة الدولة وتنظم الإنفاق وترشده والتوزيع العادل للدخل وتوفير فرص العمل للشباب السعودي، بجانب استثمار القدر الأكبر من العائدات في الداخل والحد من تسرب الأموال خارجيا.

وأضاف: «ان المجلس ساهم وسيساهم مستقبلاً في تحقيق قدر أكبر من التنسيق والتركيز في السياسات الاقتصادية ويسرع في عملية اتخاذ القرارات خاصة ضمن الظروف الجديدة في الانفتاح الحالي في ميادين التجارة وانضمام المملكة رسمياً لمنظمة التجارة العالمية وما يوجبه ذلك من ضرورة التوأمة والتكيف السريع مع متطلبات المرحلة المقبلة».

من جانبه قال الخبير الاقتصادي خالد الجوهر ان المجلس حقق انجازات كبيرة على مستوى تطوير مسيرة الاقتصاد الوطني، معتبراً ان تأسيس المجلس الاقتصادي الأعلى كان استجابة واعية لحقيقة ان الاقتصاد أصبح القوة الوحيدة المحركة على الساحة العالمية وعلى مستوى الدولة.

ووصف الجوهر، المجلس بأنه من الخطوات الهامة التي اتخذتها الحكومة على طريق التكامل الاستراتيجي في إدارة الأمور الاقتصادية بين القطاعين الحكومي والخاص، مشدداً على أن من أكبر التحديات التي تواجه المجلس الإسراع ببرنامج الخصخصة لتوفير فرص استثمارية مجزية أمام المستثمرين وتوسيع قاعدة الملكية أمام صغار المستثمرين.

وقال: «المملكة بدأت برنامجا لتخصيص قائمة من مؤسسات الدولة وأخذت في إعادة هيكلتها تمهيدا لخصخصتها بالكامل ولديها قطاعات أخرى ستطرح للتخصيص وفق خطط مدروسة ومنها قطاع الموانئ والمياه والسكك الحديدية، ولكن يجب التسريع في تنفيذ هذه الخطط لفتح قنوات وفرص استثمارية واسعة أمام الباحثين عن تنمية مدخراتهم من المواطنين».

وأضاف: تشكيل المجلس أعطى دورا كبيرا في تفعيل الدراسات وفق جداول زمنية لدراسة الموضوعات والتوفيق في اتخاذ القرارات الاقتصادية، مشيراً إلى ان قرارات المجلس أدت إلى تفعيل قدرات الاقتصاد وزيادة الادخار وتنمية الاستثمار.

وتوقع ان يحقق المجلس بجهود الكفاءات التي تعمل فيه، انجازات مستقبلية واعدة تجعل الاقتصاد السعودي اكثر كفاءة وقدرة على جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وتوفير عنصر الاستقرار للموارد الاقتصادية، إضافة إلى التوسع في توفير فرص العمل أمام الشباب الباحثين عن العمل والراغبين فيه والقادرين عليه وعلى تحمل مسؤولياته.

هذا ويختص المجلس الاقتصادي الأعلى ببلورة السياسة الاقتصادية وصياغة البدائل الملائمة والتنسيق بين الجهات الحكومية التي تتصل أعمالها مباشرة بالاقتصاد الوطني لتحقيق الترابط والتكامل بين أعمالها واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لذلك، متابعة تنفيذ السياسة الاقتصادية وما تقضي به قرارات مجلس الوزراء في الشؤون والقضايا الاقتصادية واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لذلك ورفع تقرير دوري بذلك الى مجلس الوزراء، دراسة الاطار العام لخطة التنمية الذي تعده وزارة التخطيط ومشروع الخطة وتقارير متابعتها والتقرير الاقتصادي، دراسة السياسة المالية وأسس اعداد مشروع الميزانية وأولويات أوجه الانفاق التي تبلورها وزارة المالية وتعد ميزانية الدولة في ضوئها، مشروع ميزانية الدولة وميزانيّات الأجهزة ذات الشخصية المعنوية العامة التي تعدها وزارة المالية، دراسة السياسات التجارية على الصعيدين المحلي والدولي والقواعد التي تنظم سوق العمل واسواق المال وتحمي مصالح المستهلك وتلك التي تهيئ المناخ الملائم للمنافسة والاستثمار والسياسات الصناعية والزراعية التي تعدها الجهات المعنية، دراسة ما ترفعه اللجان والجهات الحكومية لمجلس الوزراء من تقارير وغيرها فيما يتعلق بالشؤون والقضايا الاقتصادية بما في ذلك ما يتصل بمستويات الأسعار السائدة والرسوم والضرائب والتعرفات بأنواعها وايرادات الدولة واستثماراتها وانفاقها ومصروفاتها ووضع الدين العام للدولة والقروض والامتيازات وما ترفعه اللجنة الوزارية للتخصيص ولجنة التوازن الاقتصادي واللجنة الوزارية المشكلة وأعمال اللجان المشتركة في المجال الاقتصادي والحساب الختامي للدولة والحسابات الختامية للأجهزة ذات الشخصية المعنوية العامة. كما يدرس المجلس مشروعات الأنظمة واللوائح المتعلقة بالشؤون والقضايا الاقتصادية ومشاريع الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية والأنظمة التي تحمي البيئة وذلك بالتعاون مع الجهات المختصة وكذلك ما يحال اليه من مجلس الوزراء أو المقام السامي، ويختص المجلس باتخاذ ما يلزم لاعداد الدراسات والتقارير والبحوث حول الموضوعات ذات الصلة بالاقتصاد وذلك بتكليف الجهات الحكومية ذات العلاقة أو التعاقد مع بيوت الخبرة أو الاستعانة بمن يراه من الخبراء.

ويستمع المجلس الاقتصادي الأعلى لما يقدمه محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي من معلومات وتقارير وسياسات نقدية، ويقوم بإعداد تقرير دوري عن الاقتصاد الوطني بناء على ما تعده الجهات المختصة اضافة لممارسة الاختصاصات التي تسند اليه نظاما.

وأقر المجلس حتى الآن قرارات هامة تصب في صالح الاقتصاد الوطني، منها موافقته قبل خمس سنوات على مشروع نظام الاستثمار الأجنبي ومشروع تنظيم الهيئة العامة للاستثمار، موافقته على أن تعيد وزارة المالية ما نسبته ١٥ ٪ من الضرائب المفروضة على أرباح الشركات التي تزيد عن مائة ألف ريال في السنة وموافقته على مبدأ ترحيل الخسائر لسنوات قادمة بدون تحديد مدة معينة.

وخلال عام ١٤٢١ هـ وافق المجلس على مشروع نظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره، وعلى مشروع تنظيم صندوق تنمية الموارد البشرية، كما وافق على الضوابط الخاصة بعلاقة صاحب العمل بالعامل الوافد، والموافقة على خطة التنمية السابعة للمملكة والتي تغطي الفترة من (١٤٢٠/١٤٢١هـ - ١٤٢٤/١٤٢٥هـ)، إلغاء نظام العلاقة بين المقاول الأجنبي ووكيله السعودي، إعادة تنظيم مكافآت الطلاب بقطاعات التعليم العالي، فرض رسم عند كل إجراء لتعديل المهنة للعمالة الوافدة وذلك عند تعديل المهنة للعمالة الوافدة سواء لدى صاحب العمل أو عند نقل خدمات العامل إلى صاحب عمل آخر، كما وافق المجلس في نفس العام على قائمة أنواع النشاط المستثنى من الاستثمار الأجنبي وأن تتم مراجعة هذه القائمة كل عام بهدف فتح بعض القطاعات للاستثمار عند إصدار التنظيمات الخاصة بها، تشكيل لجنة من بعض أعضاء المجلس الاقتصادي الأعلى بالإضافة إلى عضوين من الهيئة الاستشارية للشؤون الاقتصادية للقيام بالأعمال والمهمات اللازمة لأداء المجلس لمسؤولياته وممارسته لاختصاصه فيما يتعلق بالتخصيص.

وتضمنت قرارات المجلس الاقتصادي الأعلى خلال عام ١٤٢٢هـ، موافقته على تخفيض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة من ١٢٪ إلى ٥٪، مع التأكيد على استمرار حماية الصناعات الوطنية بحد أعلى ٢٠٪، وعلى مشروع نظام الاتصالات وعلى مشروع تنظيم هيئة الاتصالات السعودية.

ووافق المجلس على إنهاء إعارة الموظفين المعارين إلى شركة الاتصالات السعودية من وزارة البرق والبريد والهاتف طبقاً لنظام الخدمة المدنية، كما وافق على إعادة النظر في المناهج التعليمية والتوسع في برامج التعليم التقني والصناعي ودراسة موضوع استيعاب خريجي الثانوية العامة سواء في الوظائف أو القبول في مؤسسات التعليم العالي الجامعي، بجانب موافقته على نشر البيانات الاقتصادية والمالية وغيرها أولاً بأول وبشكل دوري منتظم وذلك للاطلاع العام لأهميتها للمستثمرين من رجال الأعمال والمختصين والمؤسسات الدولية وكذلك المتعاملين في الأسواق المالية محلياً ودولياً، إعادة تشكيل لجنة التخصيص برئاسة معالي الأمين العام للمجلس الاقتصادي الأعلى، وعضوية مندوبين من وزارات المالية والاقتصاد الوطني، والصناعة والكهرباء، والتجارة، والتخطيط، والموافقة على مشروع النظام العام للبيئة، كما أقر فرض رسم عند كل إجراء لتعديل المهنة للعمالة الوافدة مقداره (١٠٠٠) ألف ريال وذلك بعد التأكد من استيفاء متطلبات المهنة المراد التعديل إليها.

ووافق المجلس الاقتصادي الأعلى على مشروع تنظيم الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية، وعلى مشروع تنظيم هيئة تنظيم الخدمات الكهربائية، فرض رسم حماية جمركية بنسبة (١٢٪) على بعض السلع المستوردة.

واشتملت قرارات المجلس خلال عام ١٤٢٣هـ، على الموافقة على استراتيجية التخصيص وعلى البرنامج التنفيذي لتوسعة شبكة الخطوط الحديدية، مشروع تنظيم مؤسسة البريد السعودي، الموافقة على أسس ومعايير مشاركة القطاع الخاص في مشاريع تحلية المياه المالحة، تأسيس شركة مساهمة (قابضة) في مجال الخدمات البترولية بين الدولة والقطاع الخاص تسمى (شركة الخدمات البترولية)، تعديل الفقرة (١) من المادة التاسعة من تنظيم الهيئة العامة للاستثمار الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (٢) وتاريخ ١٤٢١/١/٥هـ وذلك بإضافة ممثلين لوزارة العدل، ووزارة الشؤون البلدية والقروية إلى مركز الخدمة الشاملة في الهيئة العامة للاستثمار، إشراك وزارة الداخلية في عضوية اللجنة المشكلة بموجب قرار المجلس الاقتصادي الأعلى رقم (٢١/٦) وتاريخ ١٤٢١/٥/٢٢هـ من وزارة المالية والاقتصاد الوطني، وهيئة الاتصالات السعودية، ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية والمكلفة بدراسة المهام التشغيلية لوحدة خدمات الانترنت الواردة في قرار مجلس الوزراء رقم (١٦٣) وتاريخ ١٤١٧/١٠/٢٤هـ، زيادة رأس مال شركة الاتصالات السعودية وبيع (٣٠٪) من أسهم الدولة في شركة الاتصالات السعودية وفتح قطاعات الاتصالات للمنافسة، إقرار مشروع لائحة التصرف بالعقارات البلدية، موافقته على قائمة المرافق وأنواع النشاط والخدمات المستهدفة بالتخصيص، اعتماد الحسابين الختاميين للدولة للسنتين الماليتين ١٤١٨/١٤١٩هـ، الموافقة على قائمة أنواع النشاط المستثنى من الاستثمار الأجنبي، ومراجعتها كل عام من أجل فتح بعض القطاعات للاستثمار الأجنبي عند إصدار التنظيمات الخاصة بها.

ووافق المجلس خلال هذا العام على قرار يقضي بقيام وزارة الزراعة بالبدء في تأجير الأراضي المخصصة للاستثمار السمكي بمنطقة جازان وسهول تهامة، الموافقة على اقتراح مجلس إدارة الشركة الوطنية للتأمين التعاوني تعديل المادة (٢٦) من النظام الأساسي للشركة، إقرار مشروع مذكرة التفاهم الموقعة بين المملكة والجمهورية العربية السورية والمملكة الأردنية الهاشمية في مجالات النقل المختلفة، على أن يكون تنفيذ ذلك في إطار الاتفاقيات الثنائية الموقعة مع بعض تلك الدول، وألا يترتب على ذلك أي التزام مالي.

وقرر المجلس الاقتصادي الأعلى خلال عام ١٤٢٤هـ، الموافقة على مشروع خط سكة حديد (الشمال - الجنوب)، مشروع نظام السوق المالية، فتح المجال للشركات الوطنية للعمل في قطاع النقل الجوي، الموافقة على نشر تفاصيل العقود الحكومية، السماح للشركات الزراعية المساهمة بتوريد القمح مما زرعته للمؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق بكمية تتراوح ما بين (٣٠٠,٠٠٠) طن الى (٦٠٠,٠٠٠) طن سنوياً. وتحديد سعر شراء القمح من المزارعين (أفراداً وشركات زراعية مساهمة) بريال واحد لكل كيلوجرام، الموافقة على نظام ضريبة الدخل.

وخلال العام الماضي وافق المجلس على قيام شركة التعدين العربية السعودية (معادن) باتخاذ الخطوات الأساسية لتخصيصها وفقاً لما ورد في استراتيجية التخصيص في المملكة، الموافقة على القواعد المنظمة لمشاركة القطاع الخاص في الأعمال الإلكترونية الحكومية وفق أسلوب المشاركة في الدخل المتوقع، موافقته على تأمين حاجات الجهات الحكومية من زيوت التشحيم من الشركات المنتجة عن طريق المنافسة بين جميع تلك الشركات.كما وافق المجلس على بيع جميع الأسهم المملوكة للدولة (صندوق الاستثمارات العامة) في الشركة الوطنية للتأمين التعاوني البالغة (٥٠٪) من أسهم الشركة، والتباحث مع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والمؤسسة العامة للتقاعد لبيع نسبة من مساهمتهما في حدود (١٠٪ إلى ١٥٪) من أسهم الشركة لكل منهما، وأن يقتصر بيع الأسهم المذكورة على المواطنين السعوديين من ذوي الصفة الطبيعية، ووافق المجلس كذلك على اعتماد الحساب الختامي للدولة للسنة المالية ١٤٢٠/١٤٢١هـ.

تعد أحد العوامل الرئيسية في تسريع دخول المملكة لمنظمة التجارة

الملك عبدالله ضاعف الإصلاحات في المملكة خلال العشر سنوات الأخيرة منذ ان كان ولياً للعهد

استراتيجية الحكومة الراهنة والمستقبلية تشمل تخصيص بعض شركات القطاع العام

■ بدأت المملكة مسيرتها الاصلاحية منذ إنشائها في جميع القطاعات، وهي مستمرة حتى الآن، إلا أنها تضاعفت منذ حوالي عشر سنوات في سن الأنظمة التشريعية وتطوير المبادئ القانونية وإنشاء أجهزة ومؤسسات جديدة تهدف للارتقاء بالفرد السعودي والمحافظة على حقوقه ومكتسباته باهتمام ومتابعة مباشرة من راعي هذه الاصلاحات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز منذ أن كان ولياً للعهد.

واشتملت الاصلاحات التنظيمية للمملكة على أكثر من خمسة وعشرين تشريعاً حديثاً في مجالات الاستثمارات الأجنبية والتأمين والأسواق المالية والضرائب ومكافحة غسيل الأموال والمخالفات المادية، إضافة إلى استحداث عدد من الاجراءات لمكافحة الفساد.

وطرحت حكومة المملكة في استراتيجيتها الراهنة والمستقبلية سياسة الاصلاح الاقتصادي، التي تشمل تخصيص بعض شركات القطاع العام، وتخفيض التعرفة الجمركية، وتخفيض الإعانات على السلع، وتعديل وتحرير الأنظمة التجارية، وحماية حقوق الملكية الفكرية، ونظاماً جديداً للاستثمارات الأجنبية، وتغيير نظام الكفالة والسماح للأجانب بحرية تملك الشركات والعقارات بالكامل.

وتنطلق حركة الاصلاح الاقتصادي التي تنفذها المملكة أساساً من رغبتها في وضع نظم تجعل اقتصادها متميزاً بالشفافية والفاعلية، وعدم التمييز بين المستثمرين المحليين والأجانب، بحيث تعطي فرصاً متساوية للجميع، لأن الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات تتطلب أن تطبق النظم المحلية مبادئ عدم التمييز وإعطاء الفرص المتساوية في قطاعات السياحة والبنوك والاتصالات والتأمين والنقل والمواصلات. ومحور هذه الاستراتيجية هو الاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي يعني إيجاد وظائف في القطاع الخاص بدلاً من الاعتماد على الوظائف التي توفرها الحكومة.

وأصدرت الحكومة السعودية خلال عام ١٤٢٣ - ١٤٢٤هـ ٢٥ نظاماً إضافة إلى ١٦ نظاماً آخر في مراحل متقدمة من الاصدار بخصوص مسيرة الاصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة، والموافقة على تخصيص ٢٠ منشأة حكومية وإعادة هيكلة القطاعات الأساسية وإنشاء ثماني هيئات لتنظيم خدمات السياحة والاستثمار والاتصالات والكهرباء والمدن الصناعية ومناطق التقنية، إضافة إلى إصدارها نظاماً يمكن غير السعوديين من تملك الأراضي دون الحاجة لكفيل سعودي، والاستثمار في سوق الأسهم السعودية، والأهم من ذلك أن إنشاء الهيئة العامة للاستثمار قد أدى إلى إيجاد مناخ استثماري واضح وفعال بقائمة استثناءات محددة يتم تعديلها وتغييرها على مراحل بعد ذلك.

وسيكون هناك نتائج صعبة لانضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية في بادئ الأمر، وخاصة على الشركات والمؤسسات الصغيرة التي لا تمتلك الامكانيات لمنافسة الشركات الكبيرة والمتعددة الجنسية، حيث ستضطر إلى تقليص أو إيقاف عملها، وسيجد العديد من أصحاب الشركات الصغيرة أنفسهم في وضع يجبرهم على العمل لصالح الشركات السعودية الكبيرة أو الشركات الأجنبية.

ويتوقع أن ينتج عن خفض التعرفة والرسوم الجمركية انخفاض أسعار السلع نتيجة انخفاض التكلفة، الأمر الذي يعني أن المنتجين السعوديين سيجدون أنفسهم أمام انخفاض واضح للأسعار المحلية، بينما ترتفع أسعار السلع المصدرة، وستسمح أنظمة منظمة التجارة للمملكة بدعم المنتجات التي تقدم حصرياً إلى السوق المحلية أو التي تلبي حاجة معينة في المجتمع السعودي.

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الصناعة والتجارة تقوم بتأسيس مركز للاستفسار على شبكة الأنترنت، ليسهل الوصول إلى المعلومات والبيانات التوضيحية حول أنشطة منظمة التجارة العالمية، لتتكامل مع خطوات مسيرة الاصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة التي تطرحها الحكومة في استراتيجيتها بخصوص الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية الذي بدوره يعزز ويدعم برنامج الاصلاح المنشود.

وقد كانت الاصلاحات الاقتصادية من أهم العوامل التي ساهمت في تسريع انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية، فقد شهدت المملكة على مدى الأعوام الماضية عملية اصلاحات كبيرة في القطاع الاقتصادي، منها إلغاء إعانة تصدير السلع الزراعية طبقاً لجدول زمني، إضافة إلى وضع قواعد أكثر تشدداً فيما يتعلق بمساعدة الدول للتنمية القروية، والموافقة على تخفيض التعرفة الجمركية على المنتجات الصناعية وصناعة الخدمات والقطاع الزراعي، وتسهيل الاجراءات الجمركية، وخصوصاً العوائق الفنية، وتحديد إطار زمني لعمليات التخصيص، وقد أعادت المملكة ضمن إطار جهودها لفتح موارد اقتصادية، مثل النظر في اللائحة التنفيذية لنظامها الضريبي، الذي أعلنته في شهر أغسطس ٢٠٠٤م بعد استكمال إعداد مسودة اللائحة التنفيذية للنظام.

الرياض - صنيتان المريخي

ونصت اللائحة على تطبيق أحكام نظام ضريبة الدخل الجديد على شركات الأموال المقيمة عن حصص الشركاء غير السعوديين فيها، سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين، مقيمين أو غير مقيمين، ولا تعد حصص غير السعوديين في الشركات السعودية المختلطة التي تشارك في شركة أموال مقيمة حصصاً سعودية لأغراض هذا النظام.

وأعلنت المملكة نظامها الضريبي الجديد في ١٤ أغسطس ٢٠٠٤م بعد موافقة مجلس الوزراء لتطبيقه على الشركات والأفراد من المستثمرين غير السعوديين ومواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وتمت أيضاً إعادة الهيكلة لمواكبة التطورات العالمية في زيادة فتح الأسواق لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف إيجاد فرص وظيفية أكبر للقوى العاملة السعودية ونقل التقنية ومضاعفة الجهود الرامية لرفع مستويات التبادل التجاري بين الدول، كما ان السعودية منذ نشأتها تنعم بمبدأ الاقتصاد الحر وتمارس التجارة الحرة ضمن الضوابط والحدود المرسومة.

ومن بين الاصلاحات الاقتصادية تأسيس المجلس الاقتصادي الأعلى، والهيئة العامة للاستثمار، وهيئة السوق المالية، وإقرار نظام التعدين، بالإضافة إلى تحويل بعض المؤسسات الرسمية إلى شركات مساهمة.

وأصبح المجلس الاقتصادي الأعلى يقوم بدور إشرافي في صياغة السياسات الاقتصادية وإدارة الميزانية وتنسيق تنفيذ تلك السياسات بين مختلف الإدارات والجهات الحكومية، كما يقوم بتقييم ومتابعة تنفيذ السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية لتحديد مدى فاعليتها وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني، وتنويع القاعدة الاقتصادية للدولة وتعزيز قوتها الاقتصادية التنافسية.

أما الهيئة العامة للاستثمار فقد نص تنظيمها على أن الغرض الأساسي منها هو العناية بشؤون الاستثمار في المملكة ويشمل ذلك إعداد سياسات الدولة في مجال تنمية وزيادة الاستثمار المحلي والأجنبي واقتراح الخطط التنفيذية والقواعد الكفيلة بتهيئة مناخ الاستثمار في المملكة ورفعها إلى المجلس الاقتصادي الأعلى، إضافة إلى متابعة وتقييم الاستثمار المحلي والأجنبي وإعداد تقرير دوري بذلك، وإعداد الدراسات عن فرص الاستثمار في المملكة والترويج لها، والتنسيق والعمل مع الجهات الحكومية ذات العلاقة بما يمكن الهيئة من أداء مهامها، وتنظيم المؤتمرات والندوات والمعارض الداخلية والخارجية والفعاليات المتعلقة بالاستثمار وإقامتها والمشاركة فيها، وتطوير قواعد المعلومات وإجراء المسوحات الاحصائية اللازمة لمباشرة اختصاصاتها، وتزويد المستثمرين بخدمات استثمارية مميزة.

وبدأت الهيئة العامة للاستثمار بعمل أول تقييم شامل لمناخ الاستثمار المحلي والأجنبي في المملكة، بهدف توفير الآلية العلمية المناسبة لقياس ومقارنة مدى التقدم في تحسين بيئة الاستثمار ومن ثم تحديد الأولويات والمجالات التي تتطلب توجيه الجهود نحوها لتحقيق الإصلاحات في المجال الاستثماري، وتوفير بيئة أكثر تنافسية على المستوى الاقليمي والدولي، والذي يمثل أحد الأدوار الستة التي نصت عليها استراتيجية الهيئة، ويتضمن التقييم تقارير مفصلة تتعلق بتوصيف مناخ الاستثمار في الدول، ويتم إعداد هذه التقارير استناداً على نتائج المسوحات الميدانية التي تتم بصورة دورية لهذا الغرض، بالإضافة إلى وسائل تحليلية أخرى. ومن الهيئات التي تم إنشاؤها أيضاً هيئة السوق المالية السعودية التي تهدف إلى تنظيم الأوراق المالية بعد أن شهدت المدخرات المالية في السعودية تواجداً كبيراً تمثل جزء منه في استثمارات الشركات المساهمة والمدرجة في سوق الأسهم السعودي البالغ عددها ٧٧ شركة، إضافة إلى أنها تعمل على التأكد من عدالة متطلبات إدراج الشركات في سوق الأسهم وكفايتها وشفافيتها، وقواعد التداول وآلياته الفنية، ومعلومات الأوراق المالية المدرجة في السوق، وتوفير قواعد واجراءات سليمة وسريعة ذات كفاية للتسوية والمقاصة من خلال مركز إيداع الأوراق المالية، ووضع معايير مهنية للوسطاء ووكلائهم وتطبيقها، والتحقق من قوة ومتانة الأوضاع المالية للوسطاء من خلال المراجعة الدورية لمدى التزامهم بمعايير كفاية رأس المال، ووضع الترتيبات المناسبة لحماية الأموال والأوراق المالية المودعة لدى شركات الوساطة.

ويرى بعض الاقتصاديين أن هيئة سوق المال التي بدأت نشاطها العام الماضي نموذج لتنظيم أسواق المال في مختلف أنحاء الخليج، وأن إعلان تقارير أرباح منتظمة وتبني معايير محاسبية دولية أدى إلى زيادة الثقة بأن الدفاتر تعكس الأداء الحقيقي للشركات السعودية.

وضمن الاصلاحات التي قامت بها الدولة هو إقرار نظام التعدين الجديد الذي يتضمن وجود الشفافية، وحوافز حقيقية تساعد على تشجيع المستثمر، وفتح المجال أمام استغلال خامات الذهب، ووجود أليات لتمويل المشاريع التعدينية من البنوك وصناديق التمويل المحلية، وسرعة إصدار الصكوك التعدينية، وتوفر تجهيزات البنية الأساسية في المناطق التعدينية النائية، إضافة إلى أن نظام التعدين يعد من السياسات الاقتصادية التي تقوم بها الدولة بهدف استغلال موارد المملكة بشكل أمثل وسيكون له أثر إيجابي كبير على نمو صناعة التعدين في السعودية.

وقد أجمع عدد من الاقتصاديين والصناعيين في المملكة على ضرورة الاستمرار في برامج الاصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الدولة والتي تهدف إلى إحداث تغيرات لتطوير أعمال القطاعات الاقتصادية في البلاد، وقالوا حول الاحتياج المستقبلي لتعزيز مكتسبات الوطن الاقتصادية وذلك بناء على معطيات الاقتصاد السعودي في السنوات الماضية أن المرحلة الحالية تحتاج إلى وجود استراتيجية واضحة والاهتمام بتنمية الموارد البشرية وتوطين التقنية.

وقال محللون وخبراء اقتصاديون إن الاقتصاد السعودي يواصل تحقيق نتائج مميزة من عام إلى آخر، وأن وتيرة نموه الإيجابي ستزداد وبقوة خلال الأعوام المقبلة، نتيجة التوسع في قاعدة النشاط الاقتصادي المحلي، واستمرار تدفق الرساميل العائدة من الخارج.

وبينوا إن للاجراءات والقرارات التي استمرت المملكة في تبنيها في مجال الاصلاحات الاقتصادية أثراً فعالاً في تحقيق معدلات النمو الايجابية التي يشهدها القطاع الخاص، والنمو القوي في جميع القطاعات التي أصبحت من دعائم النشاط الاقتصادي في البلاد.

وأكدوا أن الاصلاحات الاقتصادية في السعودية أثارت تقدير جميع المحللين الاقتصاديين العالميين الذين يراقبون التطورات الحاصلة في الاقتصاد السعودي، وأن تزامنها مع التنمية الاقتصادية يجعل منها أرضية قوية جداً للنمو المستقر والمستدام في المملكة.

وأوضحوا ان من أهم الاصلاحات التي صدرت مؤخراً هو تسهيل حصول رجال الأعمال الأجانب على التأشيرات، مؤكدين أنها ستعمل على حل معظم المشاكل التي كانت تؤثر على قطاع الأعمال وستسهم في تيسير عملية الاستثمار الأجنبي في المملكة، بما في ذلك تعزيز صادرات السعودية إلى الخارج من خلال رجال الأعمال الأجانب الذين لا يملكون استثمارات في السعودية وإنما هم مستوردون للمنتجات السعودية.

وذكروا أن هناك عدداً من القضايا الاقتصادية التي تنتظر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله في مقدمتها استكمال برنامج الخصخصة، وتسريع وتيرته بهدف تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد السعودي.

وشهدت المملكة توجهاً نحو خصخصة القطاع الحكومي، وإنها سيطرة الشركات العامة العاملة في عشرين قطاعاً اقتصادياً مثل الغاز، والاتصالات، والمرافق، والخدمات الصحية. كما تم بيع أسهم شركات حكومية، إضافة إلى فتح قطاع تحلية المياه، والخدمات الجوية، وإنشاء الطرق، وتكرير النفط، أمام القطاع الخاص. وذلك بعد أن أقر المجلس الاقتصادي الأعلى استراتيجية للخصخصة في يونيو ٢٠٠٤، والتي تضع أسساً لإجراءات الخصخصة، وتعين القطاعات التي ستعرض للبيع، للقطاع الخاص السعودي، والمستثمرين الأجانب، وتضع جدولاً زمنياً لذلك.

ويرى محللون أن السوق المالية السعودية مرتبطة بعملية الخصخصة، وأن تطبيق الحكومة السعودية لبرنامج الخصخصة سوف يساعد على تطوير هذه السوق، وجذب رؤوس الأموال الوطنية الموجودة في الخارج، التي ارتفعت إلى ٢٤٠ مليار ريال في شهر يونيو الماضي، مقارنة بـ ١٩٧ مليار ريال لنفس الفترة من عام ٢٠٠٤م بارتفاع يقدر بحوالي ٢١.٨ في المائة، وكذلك جذب رؤوس الأموال الأجنبية، ومدخرات المواطنين الذين بلغت تحويلاتهم السنوية إلى الخارج حوالي ٦٠ مليار ريال، كما أن زيادة نطاق مشاركة الأفراد في ملكية المشروعات المختلفة سيؤدي إلى إيجاد سوق مالية ناضجة، وتنظيمات وقوانين تحمي المستثمرين وتنظم هذه السوق.

ويرى مراقبون أن إنهاء اعتماد الاقتصاد السعودي على مصدر واحد للدخل وهو النفط وتحقيق توازن في مصادر إيرادات الدولة، من أهم التحديات التي تواجهه، إضافة إلى أن ارتفاع نسبة البطالة يعد من أهم التحديات، والتي تصل إلى نحو ١٣ في المائة، بينما تقول تقديرات غير رسمية إنها تصل إلى ٢٥ في المائة، إلا أن الخبراء الاقتصاديين يتوقعون أن يؤدي الانتعاش الاقتصادي التدريجي، والنمو المستمر للناتج المحلي الاجمالي منذ عدة سنوات إلى قدرة الاقتصاد السعودي على خلق المزيد من الوظائف في سوق العمل والتغلب على هذه التحديات والعقبات، حيث ان الحكومة السعودية قد نفذت برنامجاً طموحاً لإحلال العمالة السعودية محل العمالة الأجنبية، كمحاولة لمواجهة ارتفاع نسبة البطالة.

وذكروا أن المملكة ملتزمة بتنفيذ اتفاقيات كثيرة لمنظمة التجارة العالمية، إضافة إلى قيامها بالعديد من الاصلاحات الاقتصادية لهذا الغرض، ولهذه الاصلاحات تأثيرات على جميع القطاعات، إلا أن هذه التأثيرات ليس بالضرورة أن تكون فورية وتحتاج إلى وقت، موضحين أنه من اشتراطات المنظمة أن تكون أنظمة البلد العضو متوافقة مع أنظمة المنظمة بالنسبة للقانون التجاري وقانون فض المنازعات التجارية.

الإصلاحات أفرزت تشريعات وقوانين جديدة تحارب الفساد وغسل الأموال والمخالفات المادية